كِتَابُ "الفِرْدَوْسِ بِمَأْثُورِ الخِطَابِ" لِأَبِي شُجَاعٍ، شِيْرُوْيَه بنِ شَهْرَدَار الدَّيْلَمِي (445- 509هـ): تحقيقًا ودراسةً (من الحديث رقم: 11322 إلى الحديث رقم: 11328)

The Book "Al-Firdaws bi-Ma'thur al-Khitab" by Abu Shuja' Shiruyah ibn Shahrdar al-Daylami (445–509 AH): Verification and Study (From Hadith No. 11322 to Hadith No. 11328)

أ. **محمد بن مسحل بن صائل البقمي:** باحث دكتوراه بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية.

Mr. Mohammad bin Meshal Al-Bogamy: PhD researcher in the Department of Sharia and Islamic Studies, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.

Email: mmalbogamy@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i2.1773

تاريخ الاستلام: 2025-12-19 تاريخ القبول: 2025-12-31 تاريخ النشر 2026-02-01

الملخص:

يُعنى هذا البحث بدراسة كتاب "الفردوس بمأثور الخطاب" لأبي شجاع، شيرويه بن شهر دار الديلمي (445–509هـ)"، في إطار تحقيق ودراسة علمية، مع التركيز على الأحاديث من رقم 11322 إلى رقم 11328 المتعلقة بفضل الاغتسال يوم الجمعة. يهدف البحث إلى التعرف على شخصية المؤلف، وخصائص الكتاب، ودراسة موضوعية للأحاديث المتعلقة بفضل الاغتسال، وتحليلها ضمن سياقها العلمي والديني.

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. وقد تناول المبحث الأول نبذة عن حياة المؤلف وأهم إنجازاته. أما المبحث الثاني فركز على الكتاب نفسه، موضحًا أهميته، وموضوعاته، وعدد أحاديثه، والطبعات المتوفرة منه. في حين خصص المبحث الثالث لدراسة الأحاديث الواردة حول فضل الاغتسال يوم الجمعة (الأحاديث من رقم 11322 إلى رقم 11328)، موضحًا دلالاتها الفقهية والأثرية.

أظهرت نتائج البحث أن الاسم العلمي الصحيح للكتاب هو *الفردوس بمأثور الخطاب*، وأن له نسختين، الأولى تحتوي على عشرة آلاف حديث، والثانية على اثني عشر ألف حديث. كما أكد البحث فضل الاغتسال يوم الجمعة ككفارة للذنوب. واستنادًا إلى هذه النتائج، أوصى البحث بالاستمرار في تحقيق الكتاب بالكامل لتوفير نسخة علمية دقيقة، وتسهيل الدراسات الموضوعية لأحاديثه، بما يسهم في إثراء المكتبة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: أبو شجاع شيرويه، الحديث النبوي، الدراسات الحديثية، تحقيق المخطوطات، الحديث المأثور، الديليمي

Abstract:

This study examines the book "Al-Firdaws bi-Ma'thur al-Khitab" by Abu Shuja', Shiruyah ibn Shahrdar al-Daylami (445–509 AH)" through a scholarly verification and analysis, focusing on Hadiths numbered 11322 to 11328, which relate to the virtue of performing ghusl (ritual purification) on Fridays. The study aims to explore the author's biography, the characteristics of the book, and a thematic analysis of the Hadiths on the virtue of ghusl within their religious and scholarly context.

The research is structured into an introduction, three chapters, and a conclusion. Chapter One provides a brief overview of the author's life and major contributions. Chapter Two discusses the book itself, highlighting its significance, topics, number of Hadiths, and available editions. Chapter Three is dedicated to the study of Hadiths concerning the virtue of ghusl on Fridays (Hadiths 11322–11328), analyzing their legal and ethical implications.

The study concludes that the correct scientific title of the book is Al-Firdaws bi-Ma'thur al-Khitab, and it exists in two editions: the first containing ten thousand Hadiths, and the second twelve thousand Hadiths. The research also confirms the virtue of ghusl on Fridays as an expiation for sins. Based on these findings, the study recommends completing the full verification of the book to provide an accurate scholarly edition and to facilitate thematic studies of its Hadiths, thereby enriching the Islamic library.

keywords: Al-Firdaws, Abu Shuja' Shiruyeh, Prophetic Hadith, Hadith Studies, Manuscript Edition, Transmitted Hadith, Daylami

المقدّمة:

تُعَدّ السنّة النبوية الشريفة الركنَ الثاني من أركان التشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى، وهي المفسِّرة له، والمبيِّنة لمجمله، والمفصِّلة لأحكامه، والموضِّحة لمقاصده، إذ لا يستقيم فهم القرآن الكريم ولا يكتمل تنزيل أحكامه على واقع المكلَّفين إلا بالرجوع إلى السنّة الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ. وقد أدرك علماء الإسلام منذ الصدر الأول خطورة التفريط في هذا المصدر العظيم، فهبّوا إلى خدمته بعناية فائقة، وبذلوا في سبيل حفظه وصيانته جهودًا علمية جبّارة، تمثّلت في الجمع، والتدوين، والرحلة في طلب الحديث، والتمييز بين صحيحه وسقيمه، وشرح متونه، وبيان علله، حتى تشكّل بذلك علم الحديث بأصوله وقواعده الدقيقة.

وقد سخّر الله تعالى لخدمة السنّة النبوية ثلّةً من الأئمة الحفّاظ الذين أفنوا أعمارهم في الذبّ عنها، وكان من بين أولئك الأعلام الإمام الحافظ شيرويه بن شهردار، أبو شجاع الديلمي، رحمه الله تعالى، المتوفّى سنة (509هـ)، وهو من كبار المحدّثين في القرن السادس الهجري، وصاحب المؤلَّفات الحديثية الجامعة. ومن أبرز آثاره العلمية كتابه الموسوم بـ «الفردوس بمأثور الخطاب»، وهو كتاب حافل بالأحاديث والآثار، تفرّد فيه بجمع عدد كبير من الروايات، كثيرٌ منها من مصادر لم تصلنا مستقلّة، مما أكسب الكتاب قيمة علمية كبيرة، وجعل له مكانة خاصّة بين مصنّفات السنّة.

غير أنّ هذا الكتاب – على جلالة قدره – لم يسلم من الإهمال في تحقيقه ونشره، إذ لم يصل إلينا في صورة تليق بمكانته العلمية ولا تعكس الجهد الذي بذله مؤلفه في تصنيفه؛ فالطبعات المتداولة له يشوبها اضطراب ظاهر في النص، وسقط في المتون والأسانيد، وتصحيف وتحريف في الألفاظ، فضلًا عن غياب المنهج العلمي الرصين في المقابلة بين النسخ الخطية، والترجيح بينها، وضبط النص وفق قواعد التحقيق المعتمدة عند أهل العلم.

وانطلاقًا من الشعور بالمسؤولية العلمية تجاه تراث السنّة النبوية، ورغبةً في الإسهام في إحياء هذا التراث المخطوط وإبرازه في صورة علمية أقرب ما تكون إلى الأصل الذي وضعه مؤلفه، جاء هذا البحث تحقيقًا ودراسةً لجزء من كتاب «الفردوس»، وفق منهج علمي حديث، يجمع بين التحقيق النصّي، والدراسة الحديثية، والتخريج، والحكم على الروايات.

وقد وقع الاختيار في هذه الرسالة على تحقيق سبعة أحاديث من الأحاديث الواردة في فضل الاغتسال يوم الجمعة، ابتداءً من الحديث رقم (11322) وانتهاءً بالحديث رقم (11328)، لما لهذا الموضوع من أهمية فقهية وتعبدية، ولما تمثّله هذه المجموعة من الأحاديث من نموذج تطبيقي صالح لإبراز الإشكالات النصية والمنهجية في الكتاب، ومعالجتها معالجة علمية دقيقة.

مشكلة البحث:

تتجلّى مشكلة البحث في أنّ كتاب «الفردوس بمأثور الخطاب» قد طُبع في طبعتين متقاربتين زمنًا؛ إحداهما صدرت سنة (1406هـ) عن دار الكتب العلمية، والأخرى سنة (1407هـ) عن دار الكتاب العربي، غير أنّ هاتين الطبعتين لم تُبنَيا على الأسس العلمية المعتمدة في تحقيق كتب الحديث، إذ اقتصر القائمون عليهما على الاعتماد على نسخة خطيّة واحدة في كل طبعة، دون استقراء سائر النسخ المتوافرة للكتاب.

ويُعَدّ هذا الإجراء خللًا منهجيًا جسيمًا، ولا سيما أنّ للكتاب ستّ نسخ خطيّة أخرى –على الأقل– تتفاوت في القِدم والكمال والسلامة، وغالبها أقدم زمنًا، وأتمّ نصًّا، وأوضح خطًّا، وأسلم من السقط والتحريف من النسختين المعتمدتين في الطبعتين المشار إليهما. وقد ترتّب على هذا القصور وقوعُ أخطاء كثيرة في النص المطبوع، تمثّلت في سقط مقاطع كاملة، واضطراب في ترتيب الأحاديث، وأخطاء في أسماء الرواة، وتصحيح غير منضبط لبعض الألفاظ.

ومن هنا برزت الحاجة الماسّة إلى إعادة تحقيق نصوص الكتاب، ولو جزئيًا، اعتمادًا على أكبر قدر ممكن من النسخ الخطية، ومقابلة بعضها ببعض، واختيار الأرجح منها وفق قواعد التحقيق العلمي، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمنهجية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. تحقيق الأحاديث الواردة في فضل الاغتسال يوم الجمعة من كتاب «الفردوس» تحقيقًا علميًّا، قائمًا على مقابلة النسخ الخطية، وضبط النص، وتصحيح ما وقع فيه من خلل.
2. الإسهام في خدمة التراث الإسلامي المخطوط، وبيان قيمته العلمية، وضرورة العناية به تحقيقًا ودراسةً، وصيانته مما لحق به من سقط وتصريف وتحريف عبر مراحل النسخ والطباعة.
3. تطبيق قواعد الصناعة الحديثية تطبيقًا عمليًا، من خلال تخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها، وبيان مراتبها من حيث القبول والرد، وفق مناهج أئمة النقد الحديثي.
4. تقديم نموذج تطبيقي يُحتذى به في تحقيق كتب الحديث الجامعة التي تعاني من ضعف التحقيق في طبعاتها المعاصرة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من عدّة جوانب علمية، من أبرزها:

- أنّ كتاب «الفردوس» يُعَدّ من المصادر الحديثية المهمّة التي حفظت لنا قدرًا كبيرًا من التراث الحديثي المفقود، إذ اشتمل على روايات من كتب لم تصلنا مستقلّة، مثل: «السنن» للحسن بن علي الحلواني (ت 242هـ)، و«الثواب» لأبي الشيخ الأصبهاني (ت 369هـ)، و«مكارم الأخلاق» لأبي بكر بن لال (ت 398هـ).
- أنّ تحقيق جزء من الكتاب تحقيقًا علميًّا رصينًا يسهم في إعادة تقويم الكتاب، ويمكّن من الحكم المنهجي على مادته الحديثية، ويمهّد الطريق لدراسات أوسع في تحقيق الكتاب كاملًا.
- أنّ الدراسة الحديثية للأحاديث المخرَّجة تُسهم في تمييز الصحيح من الضعيف، وتكشف عن مناهج المؤلف في الرواية والجمع، وهو ما يخدم علم الحديث ودارسيه.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على تحقيق ودراسة **سبعة أحاديث** فقط من كتاب «الفردوس»، وهي الأحاديث الواردة في فضل الاغتسال يوم الجمعة، من الحديث رقم (11322) إلى الحديث رقم (11328)، وذلك من حيث ضبط النص، وتخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، دون التعرّض لسائر أحاديث الكتاب.

منهج البحث:

أولًا: كتابة دراسة مختصرة في التعريف بالديلمي الأب، وكتابه "الفردوس".

ثانيًا: يكون منهج تحقيق النصّ وضبطه كالآتي:

1) اتّخاذ نسخة مكتبة (لا له لي) أصلاً والرمز لها بـ (ل)، واتُّخذت أصلًا لكونها أكمل النسخ، وأقدمها.
2) مقابلتها بالنسخ الخمس الباقية، وهي:

- نسخة مكتبة جار الله برقم (394)، والرمز لها بـ (ج)، وهي منسوخة سنة 1105 هـ، وعدد لوحاتها (179) لوحة.
- نسخة مكتبة عاطف أفندي برقم (615): منسوخة سنة 656 هـ، وعدد لوحاتها (402) لوحة، والرمز لها بـ (ع).

- نسخة المكتبة الأزهرية برقم (362): منسوخة سنة 712 هـ، وعدد لوحاتها: (417) لوحة، وهي النسخة التي اعتُمد عليها في الطبعة الثانية للكتاب، والرمز لها بـ (ز).
- نسخة مكتبة فيض الله برقم (526): منسوخة سنة 838 هـ، وعدد لوحاتها (187) لوحة، وهي النسخة التي اعتُمد عليها في الطبعة الأولى للكتاب، والرمز لها بـ (ف).
- نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (7949): منسوخة سنة 1105 هـ، وعدد لوحاتها (189) لوحة، والرمز لها بـ (م).

3) نسخ الكتاب وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع مراعاة علامات الترقيم، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

4) أثبت نصّ الأصل، وما رأيت أنه سقط، أو خطأ في الأصل، أو لفظة اقتضاها السياق فإني أثبت في المتن بين معكوفين [ ] ما أراه صوابًا من النسخ الأخرى، أو من المصادر الحديثية، وأشير إلى ذلك في الحاشية.

5) أقوم ببيان الاختلافات المؤثرة بين النسخ في الحاشية باختصار.

6) أقوم بترقيم الأحاديث حسب ما يترجّح لديّ بعد الموازنة بين النسخ.

ثالثاً: منهج خدمة النصّ:

1) أكتب الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وأعزوها إلى مواضعها في القرآن الكريم.

2) تخريج الأحاديث والآثار على النحو الآتي:

أ- إذا وُجد الحديث أو الأثر في الصحيحين أو في أحدهما محتجًّا به فيُكتفى به، فإن لم يوجد فمن باقي الكتب التسعة، والكتب المعدودة في الصّحاح، فإن لم يوجد فمن باقي كتب السنّة، والكتب التي تروي الأحاديث والأخبار بالأسانيد.

ب- أقوم بتخريج الأحاديث والآثار التي انفرد بها المؤلف من كافة المصادر الممكنة.

ت- أستعين بكتاب "تسديد القوس" لابن حجر في التخريج والحكم على الأحاديث – عند الحاجة –، وبما يبيّن علاقته بكتاب "الفردوس".

ث- لا أتوسّع في تخريج المتابعات والشواهد إلا بما يوصل إلى درجة الحديث ودفع العلل.

ج- أبدأ في التخريج بالإسناد الأعلى، وأربط بقية الأسانيد الأخرى من خلال الراوي محلّ الالتقاء، بهدف اختصار التخريج.

ح- إذا عزا المصنّفُ الحديثَ إلى مسند أكثر من صحابي، فإنّي أخرّج حديث كلّ صحابي على حدة، ثم أذكر خلاصة الحكم على الحديث.

3) تكون دراسة الأسانيد على النحو الآتي:

أ- أدرس الأسانيد نظريًا، ولا أثبت منها إلا الرواة الذين لهم تأثير في الحكم على الحديث قبولاً أو ردًّا، مع بيان العلل الأخرى الواردة في الحديث وأثرها.

ب- أكتفي في بيان حال الراوي المتّفق عليه جرحًا وتعديلًا، على حكم ابن حجر في "التقريب"، بعد مقارنته بحكم الذهبي في "الكاشف"، وأحكام باقي العلماء في "تهذيب التهذيب"، فإن كان مختلَفًا فيه بيّنت خلاصة حاله بعد اتّباع المنهج السابق، وذلك في رجال الكتب الستّة.

ت- أدرس حال الراوي – إذا كان من غير رجال الكتب الستّة – من كافّة كتب الجرح والتعديل، وبالقدر الذي أتوصّل به إلى أعدل الأقوال في بيان خلاصة حاله.

4- أحكم على الحديث أو الأثر، بناءً على ما توصّلت إليه من خلال التخريج ودراسة الأسانيد، مع استفادتي من أحكام العلماء المتقدّمين، ثم المعاصرين.

5- أوضّح غريب الألفاظ معتمدًا على كتب غريب الحديث ابتداءً، فإن لم أجد بغيتي فيها فمن كتب اللغة، وقد أجمع بينهما عند الحاجة.

4) أترجم للأعلام غير المشهورين، ترجمة موجزة تعرف بهم، ولا أتوسّع في هذا إلا عند الحاجة، وضابط الشهرة معرفتي بهم.

5) أعرّف بالأماكن غير المشهورة، وضابط الشهرة معرفتي بها.

هيكل البحث:

جاءت هذه الرسالة في مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس، على النحو الآتي:

- **المقدّمة:** وتضمّنت الإطار العام للبحث، من حيث المشكلة، والأهمية، والأهداف، والدراسات السابقة، والحدود، والمنهج المتّبع، وهيكل الرسالة.
- **المبحث الأول:** ترجمة موجزة للإمام أبي شجاع الديلمي ودراسة موجزة لكتاب «الفردوس»
- **المبحث الثاني:** تحقيق ودراسة الأحاديث الواردة في فضل الاغتسال يوم الجمعة (من الحديث رقم 11322 إلى الحديث رقم 11328).
- **الخاتمة:** وتضمّنت أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث، وأهم التوصيات والمقترحات.
- **المراجع والفهارس.**

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام أبي شجاع الديلمي ودراسة موجزة لكتاب "الفردوس"

أولاً: التعريف بالديلمي:

هو: شِيْرُوْيَه بن شهردار بن شيرويه بن فَنَّاخُسْرو بن خَسْرُكان بن أستنب بن زنبويه بن خسرو، أبو شجاع الديلمي الهمذاني، ويلقّب: بإلكِيَا[1]. وُلد أبو شجاع الدّيلمي سنة 445هـ، ونشأ في همذان في بيئة علمية أثّرت بشكل كبير في تكوينه العلمي. طلب أبو شجاع العلم أولًا في بلده، ثم ارتحل إلى العديد من البلدان، اتباعًا لعُرف العلماء في طلب العلم عبر السفر. وقد ذكر الرافعي أنه "سمع وجمع الكثير ورحل"، وقال أبو سعد السمعاني: "وتعب في الجمع"[2] وقال الذهبي: "طلب هذا الشأن، ورحل فيه"[3] وقد رحل إلى قَزْوِين، وأصبهان، وبغداد، وغيرها.

وقد أثنى العلماء على أبي شجاع الدّيلمي بما هو أهله، فقال يحيى بن منده: "شابٌّ كيِّسٌ حسن الخَلْق والخُلُق، ذكِيّ القلب، صلبٌ في السنّة، قليل الكلام" كما ورد في (تكملة الإكمال (1/ 292)) ووُصف بالحفظ، وكتابة الحديث، وطلبه، والرحلة فيه، فقال الرافعي: "الحافظ من متأخري أهل الحديث المشهورين الموصوفين بالحفظ"[4] وقال الذهبي: "المحدّث، العالم، الحافظ، المؤرّخ"[5]، وقال أبو المحاسن الحنفي: "كان إمامًا حافظًا، سمع الكثير، ورحل البلاد، وحدّث، وكان من أوعية العلم" كما جاء في (: النجوم الزاهرة (5/ 211))، وقال السمعاني في ترجمة ابنه أبي منصور: "كان متّبعاً أثر والده في كتابة الحديث، وسماعه، وطلبه" كما جاء في (التحبير في المعجم الكبير (1/ 328)).

وتوفي رحمه الله في التاسع عشر من رجب سنة تسع وخمسمائة.

ثانياً: التعريف بكتاب الفردوس:

الكتاب أسماه مؤلّفه "الفردوس بمأثور الخطاب"، كذا في مقدّمته في جميع النسخ سوى (ج)، فقد كتب على طرّة المخطوط: "الفردوس للديلمي"، وعلى طرة نسخة (ع)، (ف)، زيادة: "مرتبًا على كتاب الشهاب"، وفي (ع): "المخرج مرتبًا ...". والراجح أنّ اسم الكتاب هو "الفردوس بمأثور الخطاب" كما نصّ على ذلك المؤلف وقد تختصر هذه التسمية فيقال: "الفردوس"، أو "كتاب الفردوس"،

---

[1] إلكِيَا: بكسر الكاف، وفتح الياء المثناة من تحتها، وبعدها ألف، هو الكبير القدر، المقدّم بين الناس، وهي أعجمية، كما قال ابن خلكان في "وفيات الأعيان" (3/ 289).

[2] ينظر: التدوين في أخبار قزوين (3/ 85).

[3] ينظر: سير أعلام النبلاء (19/ 294).

[4] ينظر: التدوين في أخبار قزوين (3/ 85).

[5] ينظر: سير أعلام النبلاء (19/ 294).

والاختصار في التسمية سائغ، وأما الزيادة الواردة في (ع)، (ف) من كونه مرتبًا أو مخرّجًا على كتاب الشهاب، فهو وصف له. ونسبة هذا الكتاب للمؤلِّف صحيحة وثابتة، فقد ذكر ابنه أبو منصور في مقدمة كتابه "مسند الفردوس" اسم ومقدّمة كتاب أبيه كاملة[1]، وذكره جماعة ونسبوه إليه، منهم الذهبي (في: سير أعلام النبلاء (294/19))، وابن حجر (في: تسديد القوس (ل 2/أ).)، وحاجي خليفة (في: كشف الظنون (1254/2))، والكتّاني (في: الرسالة المستطرفة (ص: 75))، وإسماعيل باشا (في: هدية العارفين (420/1)).

واختُلِف في عدد الأحاديث التي أوردها أبو شجاع الديلمي في كتابه "الفردوس" على قولين وردا في مقدمة نسخه الخطية: الأول: أنّ عدد الأحاديث عشرة آلاف، والثاني: أنّ عدد الأحاديث اثنا عشر ألفًا.

والراجح أنّ الكتاب له إبرازتان، الإبرازة الأولى فيها عشرة آلاف حديث، والإبرازة الثانية فيها اثنا عشر ألف حديث، والله أعلم.

المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في فضل الاغتسال يوم الجمعة (من الحديث رقم: 11322 إلى الحديث رقم: 11328)

فصل

11322/72 - [طب، حيّا][2]، أبو بكر، وعمران بن حصين[3]: مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ كُفِّرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ وَخَطَايَاهُ، فَإِذَا[4] أَخَذَ فِي المَشْيِ إِلَى الجُمُعَةِ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ عِشْرِيْنَ سَنَةً، فَإِذَا صَلَّى أُجِيْزَ بِعَمَلِ مِائَتَي سَنَةٍ[5].

---

[1] ينظر: مسند الابن (ل 10/أ).

[2] طب: الطبراني في الكبير (292)، وفي الأوسط (4413) عن أبي بكر، وعمران رضي الله عنهما، وفي الأوسط (3397) عن أبي بكر رضي الله عنه، حيّا: أبو الشيخ الأصفهاني في ثواب الأعمال، مفقود.

[3] في (ز) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه فقط.

[4] في (م): "وإذا"، وكذا الموضع الذي بعدها.

[5] **تخريج الحديث:** أخرجه الطبراني في "الكبير" (18/ 139، برقم: 292)، وفي "الأوسط" (4/ 353، برقم: 4413) من طريق إبراهيم بن محمد بن عُبيدة، عن أبيه، عن إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية، عن الضحّاك بن حُمرة، عن أبي نصيرة، عن أبي رجاء العطاردي، عن أبي بكر الصديق، وعمران بن حصين رضي الله عنهما مرفوعًا بنحوه، إلا أنه قال: "فإذا أخذ في المشي كتب له بكل خطوة عشرون حسنة". زاد في إسناد الأوسط: "الجراح بن مليح" بين محمد بن عبيدة، وإبراهيم بن عبد الحميد. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (3/ 357، برقم: 3397) من طريق عبّاد بن عبد الصمد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه. وقال: "لا يروى عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد، تفرّد به يحيى بن سليمان".

دراسة رجال الإسناد: الضحاك بن حُمرة: الأملوكي. قال ابن حجر: "ضعيف". ينظر: الكاشف (1/ 507)، تقريب التهذيب (ص: 279)، تهذيب التهذيب (4/ 443).

11323/73 - [مسند][1]، ابن عمر[2]: (مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَخْرَجَهُ اللهُ مِنْ ذُنُوْبِهِ ثُمَّ قِيْلَ لَهُ: اسْتَأْنِفِ العَمَلَ)[3].

11324/74 - [د، ص، ... [4]، ط، أ، حيًّا][5]، أبو هريرة، وأبو سعيد، وعبد الله بن عمرو، وأبو ذرّ[6]: (مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، ثُمَّ مَسَّ مِنْ طِيْبِ أَهْلِهِ إِنْ كَانَ لَهَا، وَلَبِسَ صَالِحَ ثِيَابِهِ، وَلَمْ يَلْغُ عِنْدَ المَوْعِظَةِ، وَلَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ، كَانَ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا، وَمَنْ لَغَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ جُمُعَتُهُ ظُهْرًا)[7].

محمد بن عُبيدة: لم أقف له على ترجمة، فهو مجهول. **قال إبراهيم بن محمد بن عُبيدة:** لم أقف له على ترجمة، فهو مجهول. قال البخاري: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث جدًّا، منكر الحديث"، وقال ابن عدي: "يحدّث عن أنس بالمناكير"، وقال الذهبي: "واهٍ". والخلاصة: أنه ضعيف جدًّا. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (6/ 41)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 82)، الكامل لابن عدي (5/ 551)، ميزان الاعتدال (2/ 369).

الحكم على الحديث:

الإسناد الأول: ضعيف، فيه الضحاك بن حمرة، ضعيف، وإبراهيم بن محمد بن عبيدة، وأبوه، مجهولان. وضعّفه ابن الجوزي، وابن كثير، وقال ابن كثير: "في متنه نكارة". ينظر: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (1/ 464)، جامع المسانيد والسنن لابن كثير (6/ 452). **والإسناد الثاني: ضعيف جدًّا**، فيه عبّاد بن عبد الصمد، ضعيف جدًّا. قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (2/ 174): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبّاد بن عبد الصمد أبو معمر، ضعّفه البخاري، وابن حبّان". والحديث حكم عليه الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (11/ 295) بإسناديه أنه موضوع. **والخلاصة: أنّ الحديث ضعيف الإسناد عن أبي بكر، وعمران بن حصين رضي الله عنهما.**

[1] مسند: ذكر ابن حجر في "تسديد القوس" (ل 257/ ب) أنّ الديلمي الابن أسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما.

[2] الحديث ليس في (ع)، (ز)، (ف)، (م).

[3] **تخريج الحديث:** لم أقف عليه، وأورده ابن حجر في "تسديد القوس" (ل 257/ ب) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعزاه السيوطي في "جمع الجوامع" (8/ 633)، والمتّقي الهندي في "كنز العمال" (7/ 758) إلى الديلمي عن ابن عمر رضي الله عنهما.

[4] الرمز غير واضح في الأصل.

[5] د: أبو داود في سننه (347) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، (343) عن أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما، ص: أبو يعلى الموصلي في مسنده (6549) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ط: الطيالسي في مسنده (2485) عن أبي هريرة رضي الله عنه، أ: أحمد في مسنده (11947) عن أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما، (21940) عن أبي ذر رضي الله عنه، حيّا: أبو الشيخ الأصفهاني في ثواب الأعمال، مفقود.

[6] الحديث ليس في بقية النسخ.

[7] **تخريج الحديث:**

حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما: أخرجه أبو داود في "سننه" (1/ 135، برقم: 343)، وأحمد في "مسنده" (5/ 2475، برقم: 11947)، وابن خزيمة في "صحيحه" (3/ 243، برقم: 1762)، وابن حبّان في "صحيحه" (7/ 16، برقم: 2778)، والحاكم في "مستدركه" (1/ 283، برقم: 1050) جميعهم من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي أمامة بن سهل، عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعًا بألفاظ متقاربة. قال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرّجاه".

دراسة رجال الإسناد: محمد بن إسحاق: المطّلبي. قال الذهبي: "اختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صحّحه جماعة"، وقال ابن حجر: "صدوق يدلّس"، وهو مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، عدّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين. ينظر: الكاشف (2/ 156)، تقريب التهذيب (467)، تهذيب التهذيب (9/ 38)، طبقات المدلسين (ص: 51).

11325/75 - [حيّا][1]، أبو قتادة: (مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ كَانَ فِي طَهَارَةٍ إِلَى الجُمُعَةِ الأُخْرَى)[2].

الحكم على الحديث: إسناده حسن، فيه محمد بن إسحاق، صدوق مدلّس، وقد صرّح بالتحديث في رواية ابن حبّان، والحاكم. والحديث صحّحه الحاكم، وابن الملقّن، والألباني. ينظر: البدر المنير (4/ 670)، صحيح الجامع (2/ 1048).

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أخرجه أبو داود في "سننه" (1/ 137، برقم: 347)، وابن خزيمة في "صحيحه" (3/ 280، برقم: ، 1810)، كلاهما من طريق ابن وهب، عن أسامة بن زيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعًا بلفظه.

دراسة رجال الإسناد: عمرو بن شعيب: قال ابن حجر: "صدوق". ينظر: الكاشف (2/ 78)، تقريب التهذيب (ص: 423)، تهذيب التهذيب (8/ 48). **أسامة بن زيد:** الليثي. قال ابن حجر: "صدوق يهم". ينظر: الكاشف (1/ 232)، تقريب التهذيب (ص: 98)، تهذيب التهذيب (1/ 208).

الحكم على الحديث: إسناده حسن، فيه عمرو بن شعيب، صدوق، وأسامة بن زيد الليثي، صدوق يهم. والحديث صحّحه الألباني في صحيح الجامع (2/ 1048). **حديث أبي ذر رضي الله عنه:** أخرجه ابن ماجه في "سننه" (2/ 196، برقم: 1097)، وأحمد في "مسنده" (9/ 5036، برقم: 21940)، وابن خزيمة في "صحيحه" (3/ 244، برقم: 1763) جميعهم من طريق ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه. وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (1/ 290، برقم: 1078) عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن وديعة به. وقال: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرّجاه".

دراسة رجال الإسناد: محمد بن عجلان: المدني. قال ابن حجر: "صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة". ينظر: الكاشف (2/ 200)، تقريب التهذيب (ص: 496)، تهذيب التهذيب (9/ 341).

الحكم على الحديث: إسناده حسن، فيه محمد بن عجلان، صدوق. والحديث صحّحه الحاكم، والألباني في "صحيح الجامع" (2/ 1047). وقال ابن خزيمة عن رواية سعيد المقبري، عن عبد الله بن وديعة: "وهذا عندي وهم، والصحيح : عن سعيد، عن أبيه". والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (2/ 3، برقم: 883) من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه. **والخلاصة: أن الحديث صحيح لغيره بمجموع شواهده.**

[1] حيّا: أبو الشيخ الأصفهاني في ثواب الأعمال، مفقود.

[2] **تخريج الحديث:** أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (3/ 240، برقم: 1760)، وابن حبّان في "صحيحه" (4/ 24، برقم: 1222)، والطبراني في "الأوسط" (8/ 130، برقم: 8180)، والحاكم في "مستدركه" (1/ 282، برقم: 1048)، والبيهقي في "سننه الكبير" (1/ 298، برقم: 1443) جميعهم من طريق هارون بن مسلم العجلي، عن أبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظه، وفيه قصة، إلا أنه عند ابن خزيمة، وابن حبّان بلفظ: "لم يزل طاهرًا". قال ابن خزيمة: "هذا حديث غريب، لم يروه غير هارون"، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا أبان، ولا عن أبان إلا هارون بن مسلم"، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه".

دراسة رجال الإسناد: هارون بن مسلم العجلي: صاحب الحِنّاء.

قال الحاكم: "ثقة"، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أبو حاتم: "ليّن"، وقال الدارقطني: "صويلح يعتبر به"، وقال مرةً: "كان ضعيفًا". قال ابن حجر: "صدوق"، وهو الراجح. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 94)، الثقات لابن حبّان (9/ 237)، علل الدارقطني (6/ 147)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 69)، مستدرك الحاكم (1/ 282)، تقريب التهذيب (ص: 569)، تهذيب التهذيب (11/ 11).

الحكم على الحديث: إسناده حسن، فيه هارون بن مسلم العجلي، صدوق. والحديث صحّحه الحاكم فقال: "صحيح على شرط الشيخين"، وتعقّبه البوصيري بقوله: "كلا، هارون بن مسلم العجلي لم يخرّج له في الصحيحين ولا في أحدهما، بل ولا له رواية في شيء من الكتب الستة"، وحسّنه الألباني. ينظر: إتحاف الخيرة (2/ 269)، صحيح الترغيب والترهيب (1/ 441).

11326/76 – [مسند][1]، ابن عبّاس، وأبو هريرة[2]: مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ بِنِيَّةٍ وَحِسْبَةٍ[3]؛ تَنَظُّفًا لِلْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ جَنَابَةٍ كُتِبَ [لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ][4] حَسَنَةٌ. الحَدِيْثُ بِطُوْلِهِ.[5]

11327/77 – [خ، م، ت، و، ق، أ، س، ل، ع، ط، ن][6]، أبو هريرة، وابن عمر[7]: مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرَتِ المَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُوْنَ الذِّكْرَ[8].

---

[1] مسند: ذكر ابن حجر في "تسديد القوس" (ل 257/ ب) أنّ الديلمي الابن أسنده عن أبي هريرة، وابن عبّاس رضي الله عنهم.

[2] الحديث ليس في بقية النسخ.

[3] الحِسبة: بالكسر، هي احتساب الأجر عند الله. ينظر: تهذيب اللغة (4/ 193)، الصحاح للجوهري (1/ 110).

[4] الزيادة من "تسديد القوس" لابن حجر (ل 257/ب).

[5] **تخريج الحديث: حديث ابن عبّاس رضي الله عنهما:** لم أقف عليه، وعزاه السيوطي في "جمع الجوامع" (8/ 634) إلى الحاكم في تاريخه عن ابن عبّاس، وأبي هريرة رضي الله عنهما معًا.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه ابن أبي الصقر في "مشيخته" (ص: 122)، وابن النجار في "تاريخه" كما في اللآلئ المصنوعة" (2/ 24) كلاهما من طريق أبي بكر القطيعي، عن أبي بكر محمد بن أحمد القاضي البوراني، عن عبد الله بن عثمان، عن سليمان بن معمر بن سليمان الرقي، عن أبيه، عن عبد الله بن بشر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه مطوّلًا. وأخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (2/ 102) من طريق عمر بن صبح، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه مطوّلًا. وقال: "هذا حديث موضوع، وقد أبدع من وضعه، وزاد في حدّ البرودة، وعمر بن صبح أهل أن ينسب إليه وضعه".

دراسة رجال الإسناد: قال سليمان بن معمر بن سليمان الرقي: لم أقف له على ترجمة، فهو مجهول. **قال عبد الله بن عثمان:** لم أقف له على ترجمة، فهو مجهول. **عمر بن صبح:** التميمي. قال الذهبي: "تركوه"، وقال ابن حجر: "متروك، كذّبه ابن راهويه". ينظر: الكاشف (2/ 63)، تقريب التهذيب (ص: 414)، تهذيب التهذيب (7/ 463).

الحكم على الحديث: الإسناد الأول: ضعيف، فيه سليمان بن معمر الرقي، وعبد الله بن عثمان، مجهولان. وحكم عليه السيوطي، وابن عرّاق بالوضع، وقال ابن عرّاق: "قلت: كأنّ بعض رجاله سرقه، وغيّر إسناده، والله تعالى أعلم". ينظر: اللآلئ المصنوعة (2/ 24)، تنزيه الشريعة (2/ 81).

والإسناد الثاني: ضعيف جدًّا، فيه عمر بن صبح، متروك. وحكم عليه ابن الجوزي، وابن القيّم، والسيوطي، وابن عرّاق، والشوكاني بالوضع. ينظر: الموضوعات لابن الجوزي (2/ 104)، المنار المنيف (1/ 35)، اللآلئ المصنوعة (2/ 24)، تنزيه الشريعة (2/ 80)، الفوائد المجموعة (ص: 15). **والخلاصة: أنّ الحديث ضعيف الإسناد عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأما عن ابن عبّاس رضي الله عنه فلم أقف عليه.**

[6] خ: البخاري في صحيحه (881) عن أبي هريرة رضي الله عنه، م: مسلم في صحيحه (850) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ت: الترمذي في جامعه (499) عن أبي هريرة رضي الله عنه، و: أبو محمد الحلواني في سننه، مفقود، ق: ابن ماجه في سننه، ولم أقف عليه، أ: أحمد في مسنده (10064) عن أبي هريرة رضي الله عنه، س: الحارث بن أبي أسامة في مسنده (1164) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ل: مالك في الموطأ (334/ 100) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ع: أحمد بن منيع في مسنده، ولم أقف عليه في إتحاف الخيرة المهرة، ولا في المطالب العالية، ط: الطيالسي في مسنده، ولم أقف عليه، ن: النسائي في المجتبى (1387) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[7] الحديث ليس في بقية النسخ.

[8] **تخريج الحديث:**

11328/78 - [خ، ط، أ، طب][1]، سلمان، وأبو ذر، وأبو أيوب[2]، وأبو الدرداء[3]: (مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَتَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهُوْرِهِ، ثُمَّ ادَّهَنَ، أَوْ مَسَّ مِنْ طِيْبِهِ، ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ[4] يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى)[5].

حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري في "صحيحه" (2/ 3، برقم: 881)، ومسلم في "صحيحه" (3/ 4، برقم: 850) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه.

حديث ابن عمر رضي الله عنه: لم أقف عليه، ولكن قال الترمذي بعد الحديث السابق (1/ 508، برقم: 499): "وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وسمرة"، وفي "مستخرج الطوسي على جامع الترمذي" (3/ 13) "عمر" بدون واو. فإن كان المراد حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه فقد أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (3/ 250، برقم: 1771) من طريق حجّاج بن المنهال، عن همّام، عن مطر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعًا بلفظ: "تُبعث الملائكة على أبواب المسجد يوم الجمعة يكتبون مجيء الناس، فإذا خرج الإمام طويت الصحف، ورفعت الأقلام، فتقول الملائكة بعضهم لبعض: ما حبس فلانًا؟ فتقول الملائكة: اللهم إن كان ضالًا فاهده، وإن كان مريضًا فاشفه، وإن كان عائلًا فأغنه".

ومتنه يختلف عن متن حديث أبي هريرة رضي الله عنه إلا في معنى الجملة الأخيرة.

دراسة رجال الإسناد: مطر: ابن طهمان الورّاق. قال يحيى بن معين: "صالح"، وقال: "ضعيف في حديث عطاء"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"، وقال النسائي: "ليس بالقوي". قال الذهبي: "حسن الحديث"، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف". والخلاصة: أنه حسن الحديث، إلا عن عطاء فهو ضعيف.

ينظر: الكاشف (2/ 268)، ميزان الاعتدال (4/ 127)، تقريب التهذيب (ص: 534)، تهذيب التهذيب (10/ 167).

الحكم على الحديث: إسناده حسن، فيه مطر الورّاق، حسن الحديث. **والخلاصة: أنّ الحديث صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأما حديث ابن عمر فلم أقف عليه.**

[1] خ: البخاري في صحيحه (910) عن سلمان رضي الله عنه، ط: الطيالسي في مسنده (479) عن سلمان رضي الله عنه، أ: أحمد في مسنده (24207) عن سلمان رضي الله عنه، (21940) عن أبي ذر رضي الله عنه، (24055) عن أبي أيوب رضي الله عنه، (22143) عن أبي الدرداء رضي الله عنه، طب: الطبراني في الكبير (6189) عن سلمان رضي الله عنه، (4006) عن أبي أيوب رضي الله عنه.

[2] أبو أيوب الأنصاري، خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة النجاري، من بني غنم بن مالك بن النجار، غلبت عليه كنيته، شهد العقبة، وبدرًا، وسائر المشاهد، وعليه نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في خروجه من بني عمرو بن عوف حين قدم المدينة مهاجرًا من مكة، وآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين مصعب بن عمير، وتوفي في غزاة القسطنطينية سنة خمسين، وقيل: إحدى، وقيل: اثنتين وخمسين، وهو أكثر. ينظر: الاستيعاب (2/ 424)، الإصابة (2/ 199).

[3] الحديث ليس في (ع)، (ز)، (ف)، (م)

[4] في (ج): "ولم"، وهي كذلك في بعض الروايات.

[5] **تخريج الحديث:**

حديث سلمان رضي الله عنه: أخرجه البخاري في "صحيحه" (2/ 8، برقم: 910) من حديث سلمان رضي الله عنه مرفوعًا بلفظه.

حديث أبي ذر رضي الله عنه: سبق تخريجه في الحديث رقم: (74)، والحكم على إسناده بالحسن.

حديث أبي أيوب رضي الله عنه: أخرجه أحمد في "مسنده" (10/ 5606، برقم: 24055)، وابن خزيمة في "صحيحه" (3/ 255، برقم: 1775) كلاهما من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عمران بن أبي يحيى، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه.

دراسة رجال الإسناد: محمد بن إسحاق: تقدمت ترجمته في الحديث رقم: (74)، وهو صدوق يدلّس.

الحكم على الحديث: إسناده حسن، فيه محمد بن إسحاق، صدوق يدلّس، وقد صرّح بالتحديث في هذا الحديث، قال المنذري: "رواة أحمد ثقات"، وكذا قال البوصيري. ينظر: الترغيب والترهيب للمنذري (1/ 486)، مجمع الزوائد (2/ 171).

حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: أخرجه أحمد في "مسنده" (9/ 5087، برقم: 22143) من طريق حرب بن قيس، عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه.

الخاتمة:

أولًا: النتائج:

1- الراجح أنّ اسم الكتاب هو "الفردوس بمأثور الخطاب".
2- الراجح أنّ الكتاب له إبرازتان، الإبرازة الأولى فيها عشرة آلاف حديث، والإبرازة الثانية فيها اثنا عشر ألف حديث.
3- لم يلتزم المؤلف إخراج الأحاديث الصحيحة، بل أخرج الصحيح، والحسن، والضعيف بنوعيه، بل حكم بعض أهل العلم على بعض أحاديثه بالوضع.
4- قد تفرّد المؤلف بأحاديث لم أقف عليها عند غيره.
5- أنّ الاغتسال يوم الجمعة كفارة لما بين الجمعتين.
6- فضيلة الاغتسال يوم الجمعة، والتبكير إلى المسجد.
7- أنّ من اغتسل يوم الجمعة كان في طهارة إلى الجمعة الأخرى.

ثانيًا: التوصيات:

1- المبادرة باستكمال تحقيق هذا الكتاب؛ لتزويد المكتبة الإسلامية به بديلًا عن الطبعات السابقة الغير جيّدة.
2- الدراسة الموضوعية لأحاديث كتاب الفردوس.

قائمة المصادر والمراجع:

1. البوصيري، أ.ب.ب.إ. (1999). إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (د. أحمد معبد عبد الكريم، محقق؛ إشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم). الرياض: دار الوطن للنشر. (ط1، 1420هـ).
2. أبو عمر، ي.ب.ع.ب.م.ب.البر. (1960). الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ع. محمد البجاوي، محقق). القاهرة: مكتبة نهضة مصر. بيروت: دار الجيل. (1380هـ).

دراسة رجال الإسناد: حرب بن قيس: ذكره ابن حبّان في الثّقات، وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حرب بن قيس، فقال: لم يدرك أبا الدرداء، وحديثه مرسل". ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 50)، الثقات لابن حبّان (6/ 230).

الحكم على الحديث: إسناده ضعيف، فيه حرب بن قيس يروي عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وهو لم يسمع منه، فروايته عنه مرسلة. والحديث ضعّفه الألباني في "ضعيف الترغيب والترهيب" (1/ 219). **والخلاصة: أنّ الحديث صحيح من حديث سلمان رضي الله عنه، وأما عن أبي ذر، وأبي أيوب رضي الله عنهما فإسناداهما حسنان، وأما عن أبي الدرداء فإسناده ضعيف، وهي تتقوّى بمجموعها وبشاهدها من حديث سلمان رضي الله عنه إلى الصحيح لغيره.**

3. ابن حجر العسقلاني، أ.ف.أ.ب.ع.ب.أ.ح. (1994). الإصابة في تمييز الصحابة (ع. أحمد عبد الموجود، & ع. محمد معوض، محققون). بيروت: دار الكتب العلمية. (ط1، 1415هـ).

4. أبو خليل، ش. (2005). أطلس الحديث النبوي (ط4). دمشق: دار الفكر.

5. ابن الملقن، س.د.أ.ح.ع.م.ش. (2004). البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (م. أبو الغيط، ع. بن سليمان، & ي. بن كمال، محققون). الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع. (ط1، 1425هـ).

6. البخاري، م.ب.إ.ب.م.ب.م.ب.أ. (د.ت.). التاريخ الكبير. حيدر آباد – الدكن: دائرة المعارف العثمانية.

7. التميمي السمعاني، ع.ك.ب.م.ب.م.س.م. (1975). التحبير في المعجم الكبير (م. ناجي سالم، محقق). بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف. (ط1، 1395هـ).

8. الرافعي القزويني، ع.ك.ب.م.ب.ع.ق. (1987). التدوين في أخبار قزوين (ع. الله العطاردي، محقق). بيروت: دار الكتب العلمية. (1408هـ).

9. المنذري، ع.ع.ق.ب.ع.م.م. (1968). الترغيب والترهيب (م. محمد عمارة، ضبط وعلق عليه). مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي. (ط3، 1388هـ).

10. ابن حجر العسقلاني، أ.ف.أ.ب.ع.ب.أ.ح. (1983). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (د. عاصم القريوتي، محقق). عمان: مكتبة المنار. (ط1، 1403هـ).

11. ابن حجر العسقلاني، أ.ف.أ.ب.ع.ب.أ.ح. (1986). تقريب التهذيب (م. عوامة، محقق). سوريا: دار الرشيد. (ط1، 1406هـ).

12. البغدادي الحنبلي، أ.ب.م.ب.ع.غ.ب. (1998). تكملة الإكمال (ع. القيم عبد رب النبي، & م. ص. عبد العزيز المراد، محققون). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى. (ط1، 1408–1418هـ).

13. ابن عراق الكناني، ن.ع.ب.م.ب.ع.ب.ع. (1979). تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ع. و. عبد اللطيف، & ع. م. الصديق الغماري، محققون). بيروت: دار الكتب العلمية. (ط1، 1399هـ).

14. ابن حجر العسقلاني، ش.د.أ.ف.أ.ب.ع.ب.أ.ح. (1965). تهذيب التهذيب. حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف النظامية. (ط1، 1325–1327هـ).

15. البُستي، م.ب.ح.ب.ح.ب.م.أ.ت. (1973). الثقات. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية. (ط1، 1393هـ).

16. الترمذي، م.ب.ع.ب.س. (1996–1998). جامع الترمذي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

17. القرشي البصري ثم الدمشقي، أ.ف.إ.ب.ع.ب.ك. (1998). جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن (د. ع. م. عبد الله الدهيش، محقق). بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع. (ط2، 1419هـ).

18. التميمي الحنظلي الرازي، أ.م.ع.ب.أ.ح.ب.إ.ب.م. (1952). الجرح والتعديل. حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. (ط1، 1371هـ).

19. السيوطي، ج.د. (2005). جمع الجوامع المعروف بـ "الجامع الكبير" (م. إ. الهائج، ع. ح. ندا، & ح. ع. عبد الظاهر، محققون). القاهرة: الأزهر الشريف. (ط2، 1426هـ).

20. الكتاني، أ.ع.م.ب.أ.ف.ج.ب.إ. (2000). الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (م. المنتصر بن الزمزمي، محقق). بيروت: دار البشائر الإسلامية. (ط6، 1421هـ).

21. الألباني، م.ن.د. (2004/1992). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. الرياض: مكتبة المعارف. (ط1، 1412هـ/1425هـ).

22. ابن ماجه، أ.ع.ب.م.ب.ق. (2009). سنن ابن ماجه. بيروت: دار الرسالة العالمية. (ط1، 1430هـ).

23. أبو داود، س.ب.الأ.س. (د.ت.). سنن أبي داود. بيروت: دار الكتاب العربي.

24. البيهقي، أ.ب.أ.ب.ال. (د.ت.). السنن الكبرى للبيهقي. حيدر آباد الدكن: مجلس دائرة المعارف العمانية. (ط1، 1352–1355هـ).

25. النسائي، أ.ع.أ.ب.ش. (2007). سنن النسائي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع. (ط1، 1428هـ).

26. البرقاني، أ.ب.أ.ب.غ. (1984). سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه (ع. ر. م. القشقري، محقق). لاهور: كتب خانه جميلي. (ط1، 1404هـ).

27. الذهبي، ش.د.م.ب.أ. (1985). سير أعلام النبلاء (تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون). بيروت: مؤسسة الرسالة. (ط3، 1405هـ).

28. الجوهري، أ.ن.إ.ب.ح. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (أ. عبد الغفور عطار، محقق). بيروت: دار العلم للملايين. (ط4، 1407هـ).

29. البُستي، م.ب.ح. (1993). صحيح ابن حبان. بيروت: مؤسسة الرسالة. (ط2، 1414هـ).

30. ابن خزيمة، أ.ب.م.ب.إ.س. (د.ت.). صحيح ابن خزيمة (تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي؛ مراجعة: م. ن.د. الألباني). بيروت: المكتب الإسلامي.

31. البخاري، م.ب.إ.أ. (2001). صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاة. (ط1، 1422هـ).

32. الألباني، م.ن.د. (2000). صحيح الترغيب والترهيب. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. (ط1، 1421هـ).

33. الألباني، أ.ن.د. (د.ت.). صحيح الجامع الصغير وزياداته. بيروت: المكتب الإسلامي.

34. مسلم، أ.ح.ب.ال. (د.ت.). صحيح مسلم. بيروت: دار الجيل.

35. الجوزي، ج.د.أ.ر.ب.ع.ب.م. (1981). العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (إرشاد الحق الأثري، محقق). فيصل آباد، باكستان: إدارة العلوم الأثرية. (ط2، 1401هـ).

36. الدارقطني، أ.ح.ع.ب.ع.أ.م.ب.ن.د. (1985). العلل الواردة في الأحاديث النبوية (م. م. زين الله السلفي، محقق). الرياض: دار طيبة. (ط1، 1405هـ).

37. الشوكاني، م.ب.ع.م. (د.ت.). الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ع. ر. ي. المعلمي، محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.

38. الذهبي، ش.د.أ.ب.أ.م.ب.ق. (1992). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (م. عوامة & أ. م. ن. الخطيب، محققون). جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن. (ط1، 1413هـ).